حقوق الأطفال اللبنانيين المكتومي القيد بين واقع مرير ومستقبل ضائع

سناء معلوف
مسؤولة المناصرة والسياسات العامة
مؤسسة الرؤية العالمية في لبنان

صادف ٢٠ تشرين الثاني اليوم العالمي للطفل، ومرور أربع وعشرين عاما على صدور الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صادق عليها البرلمان اللبناني في العام ١٩٩٠. قدمت الحكومة اللبنانية تقريرها الاول للجنة حقوق الطفل التابعة للامم المتحدة عام ١٩٩٤ والتقرير الثاني عام ١٩٩٨ والثالث عام ٢٠٠٦ لعرض تقدم لبنان في تنفيذ الإتفاقية. وكان من المفترض أن تقدّم الحكومة اللبنانية تقريرها الرابع والخامس في تقرير موحد عام ٢٠١١ وفقا لتوصيات لجنة حقوق الطفل. ولكن هذا التقرير لم يقدّم بعد.

٢٤ عامًا على إلتزام لبنان تطبيق بنود الإتفاقية ولا زال أطفال لبنان يواجهون العديد من المشاكل التي تحول دون تمتّعهم بحقوقهم ونموّهم السليم مثل تعنيف الأطفال في منازلهم، ومدرستهم، وأماكن عملهم وعمالة الأطفال في سن مبكرة، ظاهرة تسرق منهم براءة الأطفال وأحلام الطفولة، تمنعهم عن تمتّعهم بحقهم بالتعلّم والنمو في بيئة سليمة تضمن نموهم الفكري والنفسي السليم. يعمل هؤلاء الاطفال في ظروف قاسية ويتم إستغلالهم من دون تأمين الحماية اللازمة لهم. فيصبح هؤلاء الاطفال عرضة للإستغلال والإجّار بالأطفال.

حقوق الأطفال معدودة ولكن الإنتهاكات عديدة وحمايتهم مسؤولية الدولة أساسًا ولكن المجتمع ككل. إتفاقية حقوق الطفل لا تفرق بين الأطفال ولا تميّز طفل عن آخر كما ذكرت المادة الثانية منها: «تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز. بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أوالوصي القانوني عليه، أو لونهم أو جنسهم، أو لغتهم ،أو دينهم، أو رأيهم السياسي، أو غيره أو أصلهم القومي، أو الاثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم أو أي وضع آخر.» ولكن هذا التمييز موجود في لبنان في ظل وجود أعداد كبيرة ولكن غير محصاة حول الأطفال المهمّشين، وأكثرهم الأطفال اللبنانيين المكتومي القيد الذين لا يتمتعون بحقهم كما تعبّر عنه المادة السابعة من الإتفاقية: «يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحقّ في اكتساب جنسية،...»

إنطلاقا من هذا الواقع، مؤسسة الرؤية العالمية في لبنان ملتزمة بدعم الحكومة اللبنانية ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ الإتفاقية ورصد التقدّم كما وأنّ برامج الإغاثة والتنمية والمناصرة التي تقوم بتنفيذها في لبنان تتضمن العديد من القضايا الهامة التي تطرحها إتفاقية حقوق الطفل.

لمست مؤسسة الرؤية العالمية في لبنان أهمية مشكلة الأطفال المكتومي القيد والانتهاكات الكثيرة لحقوقهم بعد أن قامت في عام ٢٠١٢ بمسح عام للاطفال الاكثر عرضة للخطر في كافة المناطق اللبنانية التي تقوم بتنفيذ برامج تنموية فيها. تبيّن أنّ الاطفال المكتومي القيد هم من أولى الفئات الاكثر عرضة للخطر. كما تبيّن أن الأطفال المكتومي القيد هم أكثر عرضة للإساءة والإستغلال نتيجة بحث حول الإجّار بالأطفال في لبنان. عندها أعطت مؤسسة الرؤية العالمية في لبنان أولوية للعمل على هذه المشكلة الانسانية والاجتماعية إنطلاقا من مبادئ حقوق الانسان والإتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبدأ التعاون مع تجمّع الهيئات من أجل حقوق الطفل في لبنان ولجنة معالجة أوضاع الأطفال اللبنانيين المكتومي القيد المنبثقة عنه.

من هم الأطفال اللبنانيين المكتومي القيد؟

أسئلة كثير تتراوح في ذهننا، إذ إمّا يكون الطفل مكتوم القيد أو لبنانيًا. الواقع هو أنّ الأطفال اللبنانيين المكتومي القيد هم أطفال يحق لهم الحصول على الجنسية اللبنانية بحسب القانون اللبناني وإنما لم يتمّ تسجيلهم وإنشاء قيد لهم في دوائر النفوس اللبنانية وبالتالي هم أطفال مجهولون قانونا يعيشون حياتهم ويموتون من دون أي أوراق ثبوتية تعرّف عنهم.

ما هو واقع حياتهم اليومية، كيف يعيشون؟

في ظل غياب أي إحصاء رسمي لعدد الأطفال اللبنانيين المكتومي القيد،

الأسباب والمشاكل التي تواجههم وتأثيراتها على حياتهم وعلى المجتمع ككل، عمدت مؤسسة الرؤية العالمية في لبنان إلى القيام ببحث حول واقع ومستقبل الأطفال اللبنانيين المكتومي القيد إنطلاقا من خبرتهم الشخصية وحياتهم اليومية. نتائج البحث تتلخص بالنقاط التالية.

أسباب عدم تسجيلهم في دوائر النفوس اللبنانية:

الأسباب التي وراء عدم حصولهم على الجنسية اللبنانية تتعلق بعدم حيازهم على أي أوراق ثبوتية عديدة. الكثير منهم ولد من أبوين أو أب لبناني مكتوم القيد، وبالتالي لم يستطع أهلهم تسجيلهم أمر يتم توارثه عبر الأجيال. البعض الآخر لم يتم تسجيله إمّا بسبب تأخر الأهل عن التسجيل ضمن المهل القانونية أو تبعًا للخطوات المطلوبة أو بسبب الإهمال أو عدم معرفة الأهل بكيفية تسجيل أولادهم. وهنالك أيضا بعض الأطفال الذين يدفعون ثمن المشاكل الزوجية التي قد يعانيها الأهل وخلاقاتهم أو فسخ زواجهما مما يحول دون تسجيلهم في بعض الأوقات. الأسباب عديدة ولكن النتيجة واحدة، يدفع الأطفال حياتهم ومستقبلهم ثمن ذلك.

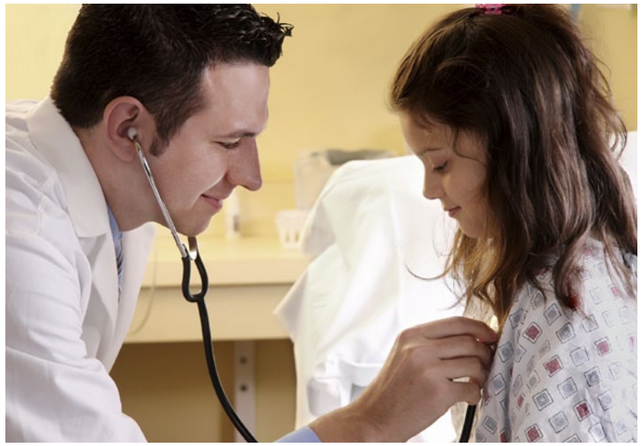

حقهم بالطبابة:

عند التطرق الى موضوع الصحة والطبابة يجب التطرق الى أمرين أساسين. الأول هو عدم قدرة الأطفال والعائلات اللبنانية المكتومة القيد على الحصول على خدمات الرعاية الصحية الملائمة وعلى ضمان إجتماعي وتأمين خاص لتغطية كلفة خدمات الرعاية الصحية المكلفة مما يفسّر خوفهم الدائم من مرض أولادهم أو أفراد عائلتهم. من ناحية أخرى، إنّ التمييز الذي يتعرض له مكتومي القيد وتأثير مقارنة حياتهم مع أي مواطن لبناني تزيد من حدّة التوتر والاكتئاب والاضطرابات النفسية التي يعانون منها ممّا قد يدفع بالبعض الى محاولة الإنتحار أو الإنغماس في سلوكيات محفوفة بالمخاطر على صحتهم وسلامتهم وسلامة الآخرين.

حقهم بالتعلّم:

عقبات عديدة يواجهها الأطفال اللبنانيون المكتومو القيد في متابعة دراستهم بالرغم أنّ وزارة التربية والتعليم العالي قد سمحت لهم بالإلتحاق بالمدارس الرسمية عبر تقديم ورقة من المختار تعرّف عنهم. بعض الأطفال اللبنانيين المكتومي القيد يدخلون المدارس ويتابعون دراستهم المدرسية بالرغم من معرفتهم بصعوبة إيجاد فرص عمل ملائمتا ولكن القسم الأكبر يتخلى عن الدراسة في عمر مبكر أو يضطر الى العمل في سنّ مبكرة .كما أن التمييز والاهانات والتسميات التي يتحملونها من التلاميذ وحتى بعض الأساتذة والمدراء تدفع عددا كبيرا منهم الى التسرّب المدرسي. أحد الاطفال الذين تم الاجتماع معهم أعرب عن أسفه لترك المدرسة بعمر ١٣ سنة بعد ما قام بتغيير ثلاث مدارس ولم يكن قد أنهى صف الابتدائي الثالث.

حقهم بالعمل ووضعهم الإقتصادي:

إن وضع العائلات الإقتصادي متدهور. وهم يعيشون في الفقر بسبب عدم قدرتهم على تأمين مدخول ثابت للعائلة، مما يدفع بالأطفال الى العمل في عدة مجالات مثل العمل في الزراعة، العمل في المحلات من أجل تحميل البضاعة أو البيع، العمل كعاملين يوميين في كافة المجالات، العمل في خدمات التوصيل، العمل في محلات الميكانيك، العمل في البناء وغيرها في ظروف قاسية حيث يتم إستغلالهم فيها للعمل ساعات طويلة مقابل أجر أقل من أي عامل آخر. وضعهم الإقتصادي صعب جدًا مما يتطلب من كل أفراد الاسرة العمل لتأمين الإيجار الشهري، ومصاريف المحامين والدعاوى القضائية المكلفة جدًا، والمصاريف الطبية التي قد تتوجب عليهم والتي بمعظم الأحيان يضطرون الى الإستدانة من أجل إيفائها.

وضعهم القانوني:

تواجه العائلات اللبنانية المكتومة القيد مشاكل عديدة كون وجودها غير قانوني مما يمنع افرادها من عيش حياتهم مثل أي مواطن. من المشاكل العديدة التي تواجههم توقيفهم لعدم حيازتهم على بطاقة هوية مما يسبب لهم خوفا دائما ويحدّ من قدرتهم على التجوّل ومن الحصول على فرص عمل خارج مكان إقامتهم. كما أنهم لا يستطيعون القيادة من دون حيازة رخصة للقيادة، مما يدفع بالبعض الى اللجوء الى سبل أخرى وفي بعض الأحيان غير قانونية لتفادي المشاكل أو حلّها. لا يستطيعون تسجيل زواجهم بصورة شرعية وبالتالي وإن تزوجوا لا يستطيعون تسجيل أولادهم وحصولهم على الهوية اللبنانية. معظم العائلات قد قدمت دعاوى قضائية منذ سنين عدة من دون أي نتيجة حتى الآن .

ما هي نظرتهم لمستقبلهم؟

عند التطرّق الى المستقبل، يصعب على الأطفال والشباب اللبنانيين المكتومي القيد تخيّل مستقبلهم. مستقبل حيث يكون لهم حياة مستقرة مع وظيفة مستدامة توفّر لهم أقل ما يجب أن يحصل عليه أي شخص. إنه حلم لا يمكن إدراكه من دون الحصول على الهوية. حياتهم كلها تتوقف على حصولهم على بطاقة الهوية بينما العديد من اللبنانيين لا يقدّرون أهمية هذه الهوية .

الحل لمشكلة هؤلاء الأطفال وعائلاتهم يكمن أولا بإعتراف الدولة والمجتمع بوجودهم وبالحرمان الذي يتعرضون له ومن ثم العمل على تحديد أعدادهم وأماكن تواجدهم وإدراج هذه الفئة من الأطفال ضمن الفئات الأكثر عرضة للأذى وفي الخطط والسياسات الوطنية لضمان حصول كل طفل لبناني مكتوم القيد على حقوقه كافة وفقا لإتفاقية حقوق الطفل.

قصة شاب لبناني مكتوم القيد، عمره ١٤ سنة

ولد رامي (لقد تم تغيير الأسماء في هذه القصة) في جنوب لبنان وله أختان أكبر منه. إنفصل والداه عندما كان طفلا، وأمه كانت دائما بعيدة عنه كونها تعمل خارج لبنان. رفض والده تسجيله على إسمه بسبب خلافاته مع والدة رامي ولكن أخواته كان قد تم تسجيلهما. عاش مع جده وجدته وانتقل معهما إلى بيروت خلال الحرب، حيث ذهب إلى المدرسة حتى سن التاسعة، ترك المدرسة قائلا «لم أكن أريد أن أسمع أي شيء بعد الآن، كانوا يقولون لي انه ليس لدي هوية لأنني لا أعرف من هو أبي، حتى مدير المدرسة كان يقول ذلك في بعض الأحيان عندما أفعل شيئا خاطئا» . لذلك انتقل إلى مدرسة أخرى في البقاع حيث مكث لمدة سنتين . ولكن حدث الامر عينه مرة اخرى ولم يستطع تحمّل التمييز الذي كان يعانيه.عاد إلى بيروت حيث ذهب إلى مدرسة أخرى، وبقي فيها حتى عمر ١٣ سنة. بدأ البحث عن العمل، ووجد وظيفة في محل لبيع الذهب في منطقة لمدة عام، وظيفته إستوجبت إستخدام مواد حادة فجرح يده في أحد الأيام مما إستوجب معالجتها في المستشفى. عندها اكتشف أرباب عمله أنه لا يملك هوية وقرروا فصله عن العمل. تلك كانت أطول فترة مكث فيها في نفس الوظيفة. على مر السنين، حاول العمل هنا وهناك، ولكن من دون الحصول على وظيفة ثابتة، المستند الوحيد الذي يعرّف عنه هي ورقة صادرة عن المختار، لكنه رغم ذلك اعتقل مرة واحدة في البقاع لمدة ثلاثة أيام، حتى عرّفت عائلته عنه، وجاؤوا لمساعدته كما وأنه في كثير من الأحيان يتم إعتقاله لبضع ساعات عند عبور نقطة تفتيش .

على مر السنين، كان يتعرض لضغوطات كثيرة بسبب وضعه، مما أدى الى تعرضه لانهيار عصبي اكثر من مرة ومحاولته الانتحار. قبل عام تقريبا توفيت والدته وكان لديها القليل من الممتلكات والمال إلّا أنه لا يستطيع أن يرث منها شيئا. في وقت لاحق، توفيت جدته ومن ثم عمّه. ثم قام جده بحرمانه من الدخول الى منزله والعيش معه فبقي يجول الشوارع لمدة ثمانية أشهر لانه لم يكن لديه وظيفة ولم يستطع تحمّل نفقة استئجار منزل. «حياتي صعبة للغاية، أنا لا أستطيع التفكير إلا باليوم الحاضر، عمري ١٤ سنة الآن، عندما أفكر في حياتي عندما يصبح عمري ثلاثين عاما أو اكثر لا أرى أي مستقبل لي، إذا كنت لا أزال على قيد الحياة». رامي يعتقد في كثير من الأحيان أن الموت هو الملجأ الوحيد له، فقد حاول الانتحار عدة مرات ويقول «ربما الله يريد أن يظهر لي شيئا من خلال عدم السماح لي بالموت» .

رامي يعمل الآن كعامل يومي كلما سنحت له الفرصة ويسكن في شقة صغيرة مستأجرة. أمله الوحيد نجاح الدعوة القضائية التي قد أقامتها والدته قبل وفاتها وعيّنت محام لمتابعتها كما ودفعت له لحين وفاتها مبلغ ١٥٠٠٠ $ ولكن من دون أي نتيجة حتى الان.

انا طفل لبناني اهلي ما سجّلوني بدوائر النفوس اللبنانية اذن انا مكتوم القيد وين حقوقي؟

بمبادرة من تجمع الهيئات من اجل حقوق الطفل في لبنان، تأسست لجنة لمعالجة اوضاع الاطفال اللبنانيين المكتومي القيد، دون ١٨ سنة. تهدف هذه اللجنة الى نشر التوعية حول مشكلة الاطفال المكتومي القيد اللبنانيين وحث الاهل على تسجيل المواليد الجدد في دوائر النفوس اللبنانية والعمل على وضع الحلول القانونية والادارية لمعالجة اوضاعهم.

تضم اللجنة بالاضافة الى نقابة المحامين في بيروت ممثلين عن الوزارات التالية، العدل وهيئة القضايا، الشؤون الاجتماعية، الداخلية، الصحة، التربية والاعلام، وممثلين عن الامن العام والامن الداخلي وكذلك عن نقابة المحامين والمستشفيات الخاصة والاطباء، الى جانب ممثلين عن روابط المخاتير في بيروت والشمال، وعن رابطة القابلات القانونيات الجامعيات، والقضاة والمحامين وعن الجمعيات الاهلية المعنية بالتعاون مع مؤسسة الرؤيا العالمية.

من اهم انجازاتها:

- بث لقطة تلفيزيونية قصيرة تبين حرمان الطفل المكتوم القيد من حقوقه كافة
- تنفيذ ملصق يحمل مبادئ اللجنة يوّزع في الاماكن التي تساهم بتوعية الاهل على التسجيل
- انتاج دليل ليزّود الاهل والمعنيين كافة بالمعلومات اللازمة حول قيد اطفالهم ضمن المهلة القانونية في دوائر النفوس اللبنانية.

مؤتمر

ولاطلاق خطة عملها، اقامت اللجنة مؤتمرا في ٦ تشرين الثاني، في بيت المحامي تحت عنوان «معالجة اوضاع الاطفال اللبنانيين المكتومي القيد» برعاية نقيب المحامين السابق الاستاذ نهاد جبر.

جبر

إفتتح المؤتمر بالنشيد الوطني اللبناني، تلاه كلمة النقيب جبر الذي رحب بالحضور مثنياً على عمل اللجنة، ولفت الى أهمية العمل على حل مشكلة الأطفال اللبنانيين المكتومي القيد مؤكداً دعمه المستمر لإنجاح عمل اللجنة.

كيروز

ثم عرّفت المحامية أليس كيروز سليمان، رئيسة اللجنة، عن ظروف تشكيلها وعن إنجازاتها.

بعدها عرضت الأنسة سناء معلوف من مؤسسة «الرؤية العالمية» في لبنان واقع ومستقبل الأطفال اللبنانيين المكتومي القيد من خلال فيلم قصير يعرض واقع حياة شاب وصبية وأم لطفلين وصراعهم في مواجهة التحديات اليومية كونهم لبنانيون لكنهم مكتومو القيد ومحرومين من أبسط حقوقهم الانسانية كالتعلّم، الطبابة، العمل، التملك، الزواج وغيرها. وقد أكدت معلوف أن الشيء الوحيد الذي يحرمهم من التمتع بهذه الحقوق هي بطاقة الهوية. ولفتت أيضاً الى أنه عند التطرق الى نظرتهم لمستقبلهم، كان من الصعب جدًا على أي من الأطفال والشباب اللبنانيين المكتومي القيد تخيل مستقبل يؤمن لهم حياة مستقرة، مع وظيفة مستدامة توفر لهم الحد الادنى من الحياة الانسانية اللائقة.

عاكوم

أما فيما يتعلق بالحلول القانونية فقد عرضت القاضية رنا عاكوم ملخص للدراسة القانونية حول الأطفال اللبنانيين المكتومي القيد. وهذه الدراسة القانونية تتناول مشكلة اللبنانيين المكتومي القيد من كافة جوانبها، وتوضّح الشروط القانونية المطلوبة لقيد اللبنانيين المكتومين في سجلات النفوس اللبنانية. كما وإنها تتضمن تفصيلاً للآليات القانونية والإدارية لإجراء هذه القيود في مختلف الحالات.

سيوفي

ثم إختتم المؤتمر مع المحامية أليزابيت زخريا سيوفي التي عرضت دليل تسجيل الأطفال في دوائر النفوس اللبنانية الذي أعدته اللجنة ويتناول آلية تسجيل الأطفال المولودين في لبنان وخارجه والأطفال المولودين خارج إطار الزواج. وشددت سيوفي على أهمية تأمين كافة المستندات المطلوبة ضمن المهل القانونية. كما وتناولت في سياق عرضها خطة اللجنة للتوعية في كافة المناطق اللبنانية مستندة الى الدليل بالتعاون مع السلطات المحلية المعنية.

كل ذلك لان اطفالنا هم مسؤوليتنا ويثقون بنا كمدافعين عن حقوقهم فيجب الا نخذلهم ، حمايتهم واجبنا.

أفضى المؤتمر إلى خلاصة مفادها أنّ أطفالنا مسؤوليتنا وهم يثقون بنا نحن المدافعون عن حقوقهم فيجب الّا نخذلهم. الطريق طويلة وأملنا ان نحقق أحلامهم بتضافر جهود كافة الهيئات المعنية.